صحيفة الأيام

.. تزوير .. تجارة

صفر البداية منذ ثلاثين عاماً..

مزورة و٥٠٠ مخطوطة بحوزة فرد في منفذ حرض

السياحة والاقتصاد الوطني معاً.. كما سيأتي لاحقاً..

تسوّس

● معضلة الاساءة والتفريط في حضارة وتاريخ الوطن لا تقتصر على عملية التهريب للآثار من قبل السياح الأجانب سواء عبر شركات الشحن أو بواسطة الحقائب اليدوية.

إنما هؤلاء يهربون آثارنا لأن ثمة من يشجعهم من الداخل.. مواطنون يمنيون يتاجرون بالآثار.. يسطون على المواقع الأثرية في المحافظات وينبشونها بشكل عشوائي، ويشكلون مسلسل مافيا آثار، ينهبون ويبيعون بحرية عياناً بياناً.. كان عائلاتهم هي التي ورثت هذا التاريخ المذهل.. تساعدهم على ذلك ظروف الصمت المطبق من قبل الجهات المختصة.

المعضلة تكمن في التجارة الداخلية بالآثار.. وحسب إضافة مدير إدارة المعلومات في الهيئة:

– «هناك مجموعة من تجار الآثار يشتغلون ولا نقدر نضبطهم.. لأن الهيئة بحاجة الى دعم كبير... والى جانب نيابة الآثار التي أنشئت في ١٩٩٧م دون أن تمارس مهاماً أو يكون لها ميزانية منصفة بحاجة الى إنشاء شرطة أثرية لضبط المخالفين وحماية المواقع الأثرية المكشوفة.. لأن حارس الموقع من أبناء المنطقة ولا نستطيع الاعتماد عليه كلياً.. وخاصة في المناطق ذات النزاعات القبلية.. لأن الموقع تحرسه أكثر من قبيلة.. وربما الحارس نفسه ينبش الموقع ويساومنا في قيمة القطع الأثرية التي وجدها أو يبحث عن مشتري آثار من مهربيها وتجارها.. ورغم أنه يطلب مبالغ بسيطة مقارنة بما سيدفعه سماسرة الآثار في الخارج.. إلا أنه يسهل عليه بيعها للسماسرة لأن الهيئة لا تملك الإمكانيات لدفع المبالغ البسيطة التي يطلبها وبالتالي نحتاج إيجاد ضوابط رادعة لأن قانون الآثار لم يطبق تماماً كجانب عقوبات وجزاءات بحق من يتاجر أو يحفر مواقع أثرية.

الحرفيون

● وفي مسلسل تجار الآثار ومهربيها يلعب بعض الحرفيين اليمنيين دوراً بارزاً.. وهيئة الآثار لا شك تعرف تجار الآثار من المواطنين والحرفيين.. رغم أنهم مازالوا يمارسون تجارتهم.. بدليل أنها أشعرت هؤلاء الحرفيين رسمياً بعدم بيع الأصناف المتصلة بالموروث الثقافي التي يزيد عمرها عن ٥٠عاماً وكذلك القطع الأثرية المقلدة والمزورة كون قانون الآثار يحرم هذا النوع من التجارة.

باستثناء حق التاجر أو الحرفي في الاتجار بالمصنوعات الحرفية التقليدية أو الفضية الحديثة أو التحف غير المحلية..

وقد اعتبرت إدارة المعلومات في الهيئة بعض هؤلاء الحرفيين الرئيسيين في المحافظات عامة وفي أسواق صنعاء القديمة خاصة.. هم الأساس في تهريب الآثار.. بحكم مشاركاتهم الخارجية في المعارض العربية والدولية.. يستغلون الفرصة والوضع القائم لتمرير سلوكياتهم المؤذية للتاريخ وحضارة اليمن وهويتها الانسانية والثقافية.. حيث يتاح لهم رسمياً اخراج قطع بعينها للمشاركة في المعارض الدولية.. لكن كما جاء على لسان مدير المعلومات في الهيئة:

«يتظاهرون أن ليس لديهم فكرة عن القطع التي تخرج والقطع التي يجب ألا تخرج.. انهم يدسون قطعاً أثرية أصلية، بين القطع المُصرح بها مسبقاً، ليبيعونها في الخارج لزوار معارضهم»..

تزييف التاريخ

● تاريخ الوطن وحضارته وموروثاته رمز من رموز كرامة أبناء هذا الوطن خاصة والأمة العربية عامة.. وتهريب الآثار أياً كان نوعها تفريط في هذه الكرامة.. واساءة الى الذات البشرية والوجود الإنساني.

وأشد خطراً على هذا الشعب وهذا الوجود الكريم من التهريب هو تزوير الآثار وتزييف التاريخ.. وخاصة عندما يكون هذا التزوير المتقن، ليس مجرد تقليداً أثرياً عادياً لغرض الترويج السياحي، وإنما لغرض بيعها على أساس انها قطعة أثرية أصلية، ستعرض يوماً ما في أي دولة ليكتشفوا لاحقاً أن تاريخ اليمن مزيفاً..

إدارة المعلومات في هيئة الآثار:

بعض الحرفيين اليمنيين هم أساس التهريب.. وشركات الشحن لها ضلع

الملاحظ أن القطع الأثرية المزورة التي ضبطت في مطار صنعاء الدولي أثناء محاولة تهريبها تشكل ٦٠٪ أي النسبة الأغلب من اجمالي القطع الأثرية المضبوطة.. والهيئة العامة للآثار بموجب قانون الآثار منعت المتاجرة بالقطع الأثرية المزورة أو تهريبها.. والتزوير له معامل وورش منتشرة في مناطق مختلفة من اليمن، وتعمل فيها خبرات عربية.

مسئول اداري في الهيئة العامة للآثار قال في حديث مسجل معنا:

هناك معامل تزوير موجود في كل محافظات الجمهورية نظراً لوفرة المادة الخام التي تسهل عملية التزوير حيث تتوفر أحجار البلق التي تصنع منها التماثيل»..

ومسألة منع المتاجرة بالقطع الأثرية المقلدة آثارت بعض المثقفين والمهتمين بالأعمال السياحية واستثماراتها.. حيث يرون في المنع تعطيلاً للترويج السياحي وتسويق المنتج السياحي اليمني..

ويرون في المتاجرة بهذه القطع أمراً عادياً ليس فيه ما يسيء الى تاريخ وحضارة اليمن.

لكن الأخ/ طه المحبشي– المدير التنفيذي لمجلس الترويج السياحي رأى غير ذلك.. حيث يؤكد أن تقليد الآثار والمعالم التاريخية والحضارية في مختلف الدول العربية تتم بصورة رسمية ومقننة.. وبالتالي تقليد هذه القطع يكون عبارة عن مجسمات وصناعات متقننة مصرح بها رسمياً، وتسجل القطع المقلدة التي يعمل لها مجسمات في مجالس الترويج السياحي ولا يمنع المتاجرة بها.

ويشير الى أن ما يحدث في اليمن هو ورش تزوير للقطع الأثرية بصورة سرية، وغير رسمية وهذا تزييف للتاريخ..

تشجيع التزوير

● وبما أحمله من علامات استفهام حول هذه الظاهرة الشائكة طرقت مكتب الدكتور/عبدالله باوزير– رئيس الهيئة العامة للآثار والمتاحف.. فأحالني الى إدارة الاعلام والتوعية بالهيئة للدردشة مع مديرها..

وعن ظاهرة التزوير ومخاطرها، وأسباب الهيئة ومبرراتها لمنع المتاجرة بالقطع الأثرية المقلدة والمزورة، لهج لسان الأخ/عبدالرزاق نعمان– مدير ادارة الاعلام بالهيئة موضحاً أن ثمة نوعين من التزوير للآثار:

تزوير التماثيل الحجرية سواءً كانت الرخامية أو البلق.. وهذه عبارة عن ورش يستخدمون فيها مقاطع أحجار البلق الموجودة وخاصة في المناطق الشرقية.. ويعمل في هذه الورش خبراء أردنيون وعراقيون، ويأتون الى الهيئة بقطع أثرية كأنها قديمة لا يكشف تزويرها إلا عيون الاختصاصيين الموجودين في الهيئة.

النوع الثاني: الظاهرة المزعجة حقيقة هي معامل تزوير البرونز.. وهذه بدأت تظهر منذ حوالي ٤ سنوات تقريباً.. هذه المعامل موجودة في محافظة الجوف.. ويبدو أن الخبراء الذين يشتغلون فيها يحملون الجنسية المصرية، يعملون بمنتهى السرية.

– الهيئة العامة للآثار في مرحلة من المراحل شجعت عملية التزوير للآثار نظراً لعدم قدرتها على اقتناء القطع المنتشرة في الأسواق.. وكان للهيئة هدفان رئيسيان من تشجيع التزوير ذكرهما مدير الاعلام في حديثه وهما:

–توجيه ضربة للمتاجرين بالآثار حيث يقعون فريسة للمزورين وبالتالي يدفعون مبالغ طائلة مقابل قطع ليس لها أي قيمة تاريخية أو مادية.

– القطع المزورة يتم تزويرها بناءً على أصول.. فيتم تسريب المزورة والاحتفاظ بالأصول داخل اليمن.. والتزوير في هذه الحالة يخدم الحفاظ على الآثار.. لكن الى مرحلة

ضبط التجار.. حماية المواقع.. رقابة المنافذ... مشاريع تتعثر لشحة الامكانيات

في المنافذ لا يميزون.. يصادرون الصناعات الحرفية.. ويضربون السياحة

لمن سلطة الضبط؟

● رغم علم الهيئة بوجود هذه العامل والورش لتزوير الآثار ورغم تحريم القانون لهذا الوجود.. وأيضاً القانون منح الهيئة صلاحيات الضبط والتفتيش إلا أنها لم تقم بمهمة الضبط.

وتبريرات ادارة الإعلام لهذا التقاعس هي أن الهيئة رغم أن القانون منحها الحق في استخدام سلطة الضبط القضائي لتفتيش المناطق الأثرية ومحلات الاتجار بالآثار، ومن ضمنها أيضاً مداهمة ورش ومعامل تزوير الآثار.. إلا أنها لم تُمنح سلطة الضبط القضائي نظراً لعدم متابعة هذه المسألة لدى النائب العام.

ويردف عبدالرزاق نعمان موضحاً حتى الآن لا تستطيع الهيئة الوفاء بالتزاماتها قانونياً في هذا الجانب.. وبالتالي نعتمد على سلطات الضبط القضائي المتوفرة من خلال سلطات الأمن المتواجدة في بعض المناطق لكنها لاتفي بالغرض للأسف الشديد..

الجهات الأمنية والقضائية لا تمانع من منح الهيئة هذه السلطة بموجب القانون.. لكن تبدو الهيئة متقاعسة لأسباب فنية ولعدم وضوح الرؤية لمن يستحق أخذ هذه الصلاحية.. لجميع العاملين اداريين وفنيين.. أو للعاملين بالميدان أو لإدارة الرقابة والتفتيش الموجودة داخل الهيئة..

وتعطيل صلاحيات الضبط القضائي في الهيئة العامة للآثار صورة من صور ضعف امكانيات الهيئة وتاخر أدائها.. بما يعطي فرصة لتهريب المزيد من الآثار.. ونبش وحفر المتبقي من المواقع الأثرية، عشوائياً من قبل المواطنين والمهربين.. وخاصة أن الهيئة متأخرة حتى في مسألة توثيق القطع الأثرية الموجودة في المتاحف بالمحافظات أو التي مازالت مخبأة في المواقع.

وعدم توثيق الآثار كارثة حضارية.. حيث يصعب على الهيئة استرجاع أي قطعة أثرية خرجت من اليمن، وهي لا تملك مواصفات لتلك القطعة أو صور، وليست مسجلة ضمن ملكيات الهيئة أو أحد المتاحف اليمنية..

وخاصة أن اتفاقية «استرداد التراث» التي أعلنتها اليونسكو، ووقعتها بعض الدول العربية عام ١٩٧٢م تتيح لأي دولة استرداد تراثها إذا كان مسجلاً.. كما هو الحال بالنسبة للقطعة الأثرية التي أخذت من متحف عدن أثناء الاستعمار، ووجدت مؤخراً في نيويورك وتم استعادتها لأنها موثقة ومسجلة ضمن ملكيات متحف عدن.

والمفترض أن للهيئة حالياً مشروع التوثيق العلمي للقطع الأثرية ومسح المواقع الأثرية بالمحافظات لوضع خارطة الآثار.. نأمل نجاح وسرعة تنفيذ هذا المشروع لأنه سيؤمن جوانب كثيرة من حماية الآثار.

بلا أولويات أو ثوابت

● من خلال تواصلنا مع الإدارات المختصة المختلفة داخل الهيئة العامة للآثار.. اتضح بالفعل أن الهيئة مازالت تلوك نقطة الصفر التي بدأت منها منذ ثلاثين عاماً.

وكما سبق سالفاً في هذا السياق الكثير من أعمال ومهام الهيئة معطلة بسبب ضالة امكانياتها.. وبالتالي لم تتمكن حتى اليوم من حماية المواقع الأثرية ومنع المواطنين من العبث بها.. حيث يتم فتح المواقع الأثرية، ثم تترك بصورة ماساوية تؤدي في النهاية الى تدمير الموقع بشكل كامل.

ورئيس الهيئة العامة للآثار في إحدى مقابلاته الصحفية أواخر عام ٢٠٠٤م أكد رفضه لهذا الوضع.. مشيراً الى أنه ينبغي على الهيئة القيام بالنزول الميداني واعمال المسح للمواقع الأثرية وأيضاً زيارة المواقع التي يبلغ عنها المواطنون.. لكن كما قال الدكتور باوزير : الهيئة العامة للآثار وللأسف الشديد تعاني من شحة شديدة في الامكانيات المادية والفنية والواقع أنه لايوجد لدى الهيئة سيارة واحدة تنقلها الى هذه المواقع».

الوضع داخل الهيئة العامة للآثار لا يخلق تفاؤلاً بنجاح مهامها في مراقبة المنافذ الجمركية، ومنع تهريب الآثار والاتجار بها إلا أن الآمال معلقة بقيادتها الجديدة المسنودة بالقيادة الشابة والعملية لوزارة الثقافة والتي تبدو من خطواتها الأولى جادة وطموحة لخدمة الوطن والانسانية..

ربما هي بداية الانتقال من الصفر الى الواحد لوضع استراتيجية ثابتة لأعمال الهيئة وأولوياتها.

إذ تؤكد إدارة الاعلام والتوعية «ان هناك خللاً قائماً في الهيئة لا يزال حتى اليوم.. حيث لم تتمكن منذ انشائها من وضع استراتيجية ثابتة للعمل الأثري، وكل الذي يتم حتى الآن هو عبارة عن مشاريع جزئية.. أما الأولويات وثوابت العمل الأثري فلم تكرس بعد، والأمل فيما يأتي به المستقبل من امكانية استراتيجية تحدد المشاريع الأساسية التي يجب أن تتبناها الهيئة لكي تضع ضوابط في العمل الميداني والعمل المكتبي والفني.

توصيف.. وشرف

● ومن الأعمال التي يتوجب على الهيئة تنظيمها ووضع ضوابط ومحددات لها.. هي عملية التوصيف للقطع الأثرية التي يجب ألا تغادر البلاد.. حيث ما يحدث في مطار صنعاء الدولي من ضبط لا يرقى الى ضبط القطع الأثرية الحقيقية.. فهناك التباس لدى سلطات المطار يجعلهم يصادرون الصناعات الحرفية الحديثة.. وذلك وفقاً لرؤية عبدالرزاق نعمان يضرب السياحة ويكون لدى السائح فكرة سيئة عن وعي المواطن اليمني.. لأن الذي يحدث في المطار هو مصادرة مصنوعات حرفية موجودة في الاسواق تباع بشكل رسمي في متاجر واضحة.. في حين ينبغي تنشيط العمل السياحي من خلال تشجيع الاستثمار في مثل هذه المصنوعات التي لم يحرمها قانون.

عالم الآثار العربي الدكتور/ عبدالحليم نور الدين عندما تحدث عن وضع الآثار في اليمن.. قال جملة رأيت ضرورة نقلها في ختام هذا الموضوع.. قال : «المواطن لا بد أن يحتضن تراثه لأنه تاريخه وشرفه وعرضه.. وكما يحافظ على بيته وأسرته لابد أن يجعل الآثار فوق كل اعتبار»..

الثورة

Thu. 3 Fep 2005 .. 24 /12/1425 - (14694) ,No

تحقيقات